مركز تقنية المعلومات بجامعة الخليج العربي يطلق مشروع نظام إدارة المراسلات الجديد

استعرض مدير مركز تقنية المعلومات بجامعة الخليج العربي نواف محمد عبد الرحمن مشروع نظام إدارة المراسلات الجديد الذي تنوي إدارة الجامعة تفعليه ليلبي توقعات أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية بالجامعة ويعينهم على تتبع المراسلات بكفاءة وبشكل فعال وسهل الاستخدام، ويكون قادرا على التكامل مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات الموجودة لضمان سلاسة العمليات وفق المعايير الدولية لضمان الجودة والموثوقية.

واوضح في لقاء ضم نواب رئيس الجامعة والعمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام الاكاديمية والإدارية أن التجديد في نظام المراسلات بالشراكة مع شركة «انتاليو» الفرنسية والمتواجدة في دول الخليج العربي، يأتي متناغما مع مقتضيات التطوير المنشود لاستيعاب الاحتياجات المتزايدة للجامعة في الحفاظ على المراسلات وما تحتويه من وثائق ومعلومات وتداول المراسلات وسرعة استرجاع المعلومات، وتأمينها ضد التلف أو الضياع أو النسيان من خلال نظام متكامل،

وذلك بهدف توفير الوقت والجهد في البحث والتوثيق والارشفة بطريقة سهلة ومبسطة وآمنة في سياق آتمتة ومحاكاة دورة العمل الإداري من خلال نظام إلكتروني آمن.

وقال: «الإدارة العليا بالجامعة تطمح دائما إلى التطوير التكنولوجي وتحقيق التكامل مع الأنظمة والبنية التحتية التكنولوجية، وصولا إلى جامعة صديقة للبيئة وبلا ورقة، وتعسى بشكل مستمر لتوظيف التكنولوجيا لدعم المسيرة التعليمية من خلال إطلاق تطبيقات حديثة وسهلة الاستخدام، تتوافق مع تطلعات اعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية بالجامعة وتساهم في رفع الانتاجية وتبنى سياسة المحاسبة الذاتية، وتعزز التكامل بين مختلف الأقسام».

من جانبه، استعرض مدير إدارة المشاريع في شركة ايفرتيم غلوبل سيرفيسز لتقنية المعلومات «انتاليو» إلياس إلياس مخطط تنفيذ المشروع وفق مراحل متسلسلة، وأهدافه ومنهجية إدارته ونطاقة ومخرجاته، وآليه إدارة التواصل وإدارة المخاطر والتصعيد والجدول الزمني للانتهاء من المشروع المتوقع تسليمه في نوفمبر المقبل.

واوضح ان أهداف المشروع تتركز في تقديم وتطوير خدمات نظام إدارة المراسلات، وتوريد وتركيب الموديول الخاص بالتوقيع الإلكتروني وإضافته لنظام إدارة المراسلات، إلى جانب رفع مستوى كفاءة وفعالية إنجاز الأعمال بتكاليف مالية أقل، مع سرعة اتخاذ القرار في الوثائق المتداولة ومتابعتها، وتحسين ظروف العمل ورفع كفاءة الأداء وتأمين خاصية سهولة البحث والوصول للمراسلات مع سرعة استعادة المعلومات، تحقيقاً إلى الترابط والتكامل ما بين الأنظمة مع نظام إدارة المراسلات.

الدكتورة نجمة تقي رئيسا للجامعة العربية المفتوحة

كتبت: زينب إسماعيل

أعلنت الجامعة العربية المفتوحة تعيين الدكتورة نجمة تقي رئيسًا للجامعة، وذلك بعد موافقة مجلس التعليم العالي. وبمناسبة تعيينها، عبرت رئيس الجامعة، نجمة تقي عن فخرها بالانضمام إلى الجامعة كرئيس جديد وكامرأة بحرينية تتقلد هذا المنصب، مشيرة إلى أن انضمامها يعزز من الجوانب الأكاديمية والتعليمية والتدريبية التي تتمتع بها، والتي تأتي بعد سنوات طويلة من الخبرة في المجالات المختلفة.

وذكرت أن الجامعة العربية المفتوحة تحرص كل الحرص من خلال تخصصاتها الأكاديمية على تطوير التعليم ومخرجاته ومواءمته مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي. وتحدثت عن خطط استراتيجية لتطوير مستويات التعليم والتعلم في الجامعة خلال الفترة المقبلة.

وأكدت الدكتورة تقي أن «الجامعة رائدة في جودة التعليم للجميع وتطوير مجتمع المعرفة والحاضنة للبحث العلمي والابتكار وخدمة المجتمع، والتي تعتبر مشروعا تنمويا غير هادف للربح بمبادرة من الراحل صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) في عام ١٩٩٦م، والتي تفخر منذ تأسيسها، بنشر العلم والمعرفة، فهي منبعٌ من منابع العلم، وإليها يقصد الطلاب من جميع فئات المجتمع. ولقد كان الانطلاق من الإيمان بأن كل شخص له الحق في أن يحصل على فرص التعلم الجامعي ويسهم في تنمية وطنه، ومن هنا بدأت فكرة تأسيس الجامعة العربية المفتوحة وذلك تحقيقاً للأهداف الفريدة من نوعها».

وتم انتهاج نمط تعليمي يعدُ الأول في العالم العربي وهو التعليم المدمج المعتمد على استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال الرقمية التي تلغي حواجز الزمان والمكان. وقد نجحت الجامعة في ترسيخ هذا النوع من التعليم في العالم العربي منطلقة في مسيرتها من شراكة عالمية مع الجامعة المفتوحة في بريطانيا. وأصبحت الجامعة من المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات تعليمية في تسع دول عربية

○ د. نجمة تقي.

وذلك من أجل تحقيق رسالتها السامية. وتسعى الجامعة جاهدة لإضافة تخصصات جديدة تواكب مستحدثات سوق العمل المحلي والعالمي.

الرأي الثالث

البحرين للبحرينيين.. وجهود التنمية كذلك للبحرينيين

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

مضامين ومحاور ورسائل، بالغة الأهمية والحيوية والضرورة، تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، خلال اجتماع مجلس الوزراء، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

كل النقاط والمواضيع والقضايا التي تمت الإشارة إليها، رفيعة المستوى والمحتوى، وعلى درجة عالية من الأهمية، ولكنني سأتوقف عند عبارة: ((البحرين للبحرينيين.. وإن المواطن البحريني شريك في التنمية التي يجب أن يعود أثرها الإيجابي عليه)).. وأحسب أن هذه العبارة تتضمن في غاياتها، وتندرج مع أهدافها، كل ما جاء في الحديث الملكي السامي، من ثوابت وطنية وعربية، وتأكيد على الوحدة الوطنية والهوية التاريخية والثقافية، وتعزيز العلاقات الثنائية، وتفعيل التحركات الدبلوماسية، وصولا الى الأمن والاستقرار، والتعايش والازدهار، في المنطقة والعالم أجمع.

كل الجهود والمشاريع.. والمبادرات والبرامج.. والاتفاقيات والاستثمارات.. والسياسة والدبلوماسية.. والاقتصاد والأمن.. والتعليم والصحة.. والتنمية بكافة مجالاتها ومساراتها تصب في نهاية المطاف في مصلحة المواطن.. هكذا يجب أن يكون.. وهذا ما يجب أن يعلم ويشعر به المواطن، ويجده واقعا ملموسا في حياته اليومية الحاضرة، وفي بناء قواعد صلبة لمستقبل زاهر ومشرق لأبنائه وأحفاده وأجياله القادمة.

ذلك أن الإشادة الملكية السامية بجهود الحكومة الموقرة، وبما يوليه فريق البحرين من حرص واهتمام في مسيرة العمل الوطني، جاء فيها على أن المواطن البحريني شريكٌ أساسي في رفد مختلف مسارات التنمية، والتأكيد الملكي السامي على الحرص المستمر بالاستثمار في المواطن البحريني، وضرورة متابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى والتي يجب أن يعود أثرها بشكل إيجابي على خير ونماء المواطنين، وخلق الفرص الواعدة أمامهم.

هذا هو النهج الراسخ.. والمبدأ الثابت.. والمسار الحيوي.. والطريق القويم.. الذي يسير فيه ويعمل من خلال «فريق البحرين»، بقيادة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تنفيذا وتحقيقا للتوجيهات والتطلعات الملكية السامية.. المواطن ثم المواطن ثم المواطن.

وفي إشارة واضحة ورسالة مباشرة، جاء التأكيد الملكي السامي على أن الوحدة الوطنية هي مصدر المنعة، وأن المواطنة الحقة هي أداة الإنجاز والعمل والبناء، وأن القواسم المشتركة الجامعة، من الثوابت الأساسية في تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على النسيج المجتمعي، القائم على التعايش والتآلف والتسامح الإنساني، مع أهمية المحافظة على منظومة القيم والتقاليد البحرينية التي تنطلق من القيم العربية والإسلامية.

ختاما.. ما نود التركيز عليه والإشارة إليه، مرارا وتكرارا.. هو أن الحكمة البحرينية، والرؤية الإنسانية، والجهود التنموية، بقيادة جلالة الملك المعظم، ودعم ومساندة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تتعامل مع كل الأمور بما يحقق المصلحة للمواطن البحريني.. أولا ودائما وأبدا.. وأن ما يحصل في دول المنطقة، يجعلنا نستفيد منه لأجل ترسيخ مسيرتنا، بكل تكاتف وتعاون، واحترام لدولة القانون والمؤسسات، وتعزيز الخطاب الوطني الجامع.. ولنتذكر دائما أن البحرين للبحرينيين.. وجهود التنمية كذلك للبحرينيين.

قضايا وحوادث

تقديم: أمل الحامد

أخبار الخليج

تأجيل قضية «خطوة» إلى ١٥ يوليو للاستماع لشهود إثبات

أجلت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى قضية برنامج المنزل المنتج «خطوة»، المتهم فيها ٣ موظفين بوزارة التنمية الاجتماعية، أحدهم متقاعد، وذلك للإضرار بالمال العام الخاص بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بقيمة تقدر بـ٢٧٧ ألف دينار، وذلك عبر تزوير ٧٠ إفادة لمنتسبي البرنامج لإثبات عمل أصحاب الإفادات بالمنزل خلافا للواقع، إلى جلسة ١٥ يوليو لاستدعاء شاهدتي إثبات من وزارة التنمية الاجتماعية، إحداهما موظفة متقاعدة والأخرى سكرتيرة مديرة إدارة المراكز وتنمية الأسرة والطفل، والتصريح للدفاع بنسخة من أقوال الشاهدين في جلسة أمس.

واستمعت المحكمة يوم أمس لشاهدي إثبات في القضية من وزارة التنمية الاجتماعية، هما رئيس قسم تنمية الأسرة، وأخصائي برامج تدريب أول.

وشهدت الشاهدة الخامسة بأن المشرفة على برنامج خطوة هي الشاهدة السادسة، مضيفة أنه ليس من صلاحيات المتهمة الأولى وقف عمل إفادات التأمين، وهي فقط تعمل الإفادات، وهي لا يمكنها الامتناع عن أعمالها

الوظيفية، ولكن من حقها الامتناع عن ارتكاب الخطأ أو الموافقة عليه.

وأضافت أنه بحسب علمها لم يتم إرسال إيميل من المتهمة الأولى بعد اكتشاف الأخطاء، ولكن تحدثت المتهمة الأولى عنها مع الشاهدة السادسة، ولا تعلم ما حدث بعد ذلك.

وبخصوص تأكد المتهمة الثالثة من صحة الإفادات قبل التوقيع عليها، أوضحت أنه أمر صعب، ولكن من الممكن أن تقوم المتهمة بإحضار عينة من تلك الملفات كل فترة للتأكد من صحة البيانات، كما أن مقر عمل المتهمة الثالثة في المرفأ المالي والأقسام التابعة لها التي تفحص الملفات موجودة في مركز بالمنامة.

فيما شهدت الشاهدة السادسة وهي المشرفة على برنامج خطوة بأن الرابط بين شهادة القيد والإفادات التي تقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هو رقم القيد.

وأشارت إلى أنها المشرفة على البرنامج ولكن المتهمة الأولى المسؤولة عن إصدار الإفادات.

وأفادت بأنها لا تتذكر هل تم الالتزام بتوجيهات الإدارة بضرورة إحضار ما يثبت صحة بيانات مقدم الطلب للبرنامج.

وذكرت انها تعمل في الوزارة منذ عام ٢٠٠٩، وقد تم البدء في إصدار إفادات برنامج خطوة في عام ٢٠١٩ حتى ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بترك المتهمة الأولى تكمل عملها في البرنامج على الرغم من أنها قررت بالتحقيقات أنها قد أخبرتها بعدم قدرتها على التأكد من صحة الافادات، أجابت بأنه لم يصدر أمر من الإدارة بوقف الإفادات.

وبخصوص مهامها الوظيفية بالتحديد، أجابت: توزيع المهام على الموظفين، أما من يتولى تصحيح الأخطاء من الموظفين واعتماد أعمالهم فقالت انها تحتفظ بأقوالها في النيابة العامة.

وأشارت إلى حدوث بعض الأخطاء المادية في بعض الإفادات التي صدرت كانت خطأ مطبعيا في عمر بعض المتقدمين للبرنامج، وقد قامت المتهمة الأولى بتعديلها لاحقًا، ولم تعرض عليها تلك الإفادات.

وكان ديوان الرقابة المالية والإدارية قد أجرى تدقيقًا استقصائيًا حول برنامج المنزل المنتج (خطوة)، فتبين قيام المتهمين بإصدار إفادات غير حقيقية لمنتسبي البرنامج المذكور آنفًا بما يثبت عملهم بالمنزل خلافًا للواقع، وذلك للانتفاع بالتأمين الاختياري وشراء سنوات الخدمة بأثر رجعي من دون وجه حق لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

٢٩ يوليو للحكم في قضية عاهة مستديمة بنسبة ١٠٪

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى قضية اعتداء على سلامة جسم آخر أفضت إلى عاهة مستديمة من دون أن يقصد إحداثها بنسبة ١٠٪ إلى جلسة ٢٩ يوليو للحكم.

وقال المتهم أثناء جلسة أمس انه حدث سوء تفاهم، وقد تم النقاش وحل الموضوع مع المجني عليه. فيما قال المجني عليه إنه يريد التنازل عن الدعوى الجنائية الماثلة.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهم البالغ ٣٨ عامًا أنه في ٢٩ فبراير الماضي اعتدى على سلامة جسم المجني عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطب الشرعي والتي أفضت إلى عاهة مستديمة من دون أن يقصد إحداثها تقدر بنسبة ١٠٪.

وسرد المجني عليه تفاصيل الواقعة بأنه أثناء تواجده في فندق في منطقة الجفير مع فتاة آسيوية فوجئ بحضور المتهم من خلفه وقام بضربه على ظهره بقوة بكلتا يديه، وكان حينها في حالة غير طبيعية، فقام بالالتفات إليه وطلب منه الابتعاد عنه لكونه لا يرغب في حدوث أي مشاكل، وعلى الفور قام المتهم بلكمه بوكس بقوة كبيرة على أذنه اليسرى مسببًا له آلامًا فيها وانتفاخا.

وشهدت الفتاة الآسيوية بمضمون ما شهد به المجني عليه، وأضافت بأن المجني عليه ظل يشتكي من أذنه وأخبرها بأنه أصبح لا يسمع بها.

وثبت بتقرير الطب الشرعي أن إصابة المجني عليه بالأذن اليسرى كانت ذات طبيعة رضية وجائزة الحدوث من ضربه مباشرة باليد وفقًا للتصور والتاريخ الواردين بالأوراق، والثابت بالتقارير الطبية بأن المجني عليه مازال يعاني حتى تاريخه من احتقان وفقد سمعي توصيلي بدرجة بسيطة بالأذن اليسرى، وأنه بحسب قراءة الرسم البياني لقياس السمع المجرى له في المستشفى لكلتا الأذنين فإنه تخلف لديه مستوى السمع التوصيلي بالأذن اليسرى المصابة وهو ما يعتبر بحالته الراهنة عجزا يقدر بنسبة ١٠٪.

تأجيل قضية تزوير آسيوي شهادة جامعية للحصول على رخصة طبية

قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى تأجيل قضية تزوير آسيوي شهادة جامعية للحصول على رخصة طبية إلى جلسة ١٥ يوليو لندب محامي المتهم وجلب المتهم الآسيوي من محبسه.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهم الآسيوي البالغ من العمر ٥١ سنة أنه من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢ حرف في نظام تقنية المعلومات الخاص بمكتب التسجيل والترخيص التابع لوزارة الصحة من خلال تحريف نموذج التجديد المتضمن ما يفيد قيامه بمزاولة مهنة فني أسنان على خلاف الحقيقة حول كون الترخيص الصادر له مزورا.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى أن مستشارة المهن الطبية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية قالت انه في غضون أبريل ومايو ٢٠٢٢ ورد اليهم بريد إلكتروني من شخص من ذات جنسية المتهم مفاده أن شهادة المتهم مزورة وعليه تم الاستعانة بشركة للتأكد من صحة شهادته العلمية وأفادت بأنها مزورة وأضافت أن المتهم قام بتقديم شهادات للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في غضون ٢٠٠٦ وبناء على تلك الشهادات تم إصدار له رخصة مزاولة مهنة في عام ٢٠٠٧ واستمر المتهم في تجديد الترخيص حتى إصدار آخر ترخيص في ١٣ مايو ٢٠٢٢.

واعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة بما نسب إليه وأقر بأنه من أجل حصوله على رخصة فني أسنان فإن المتطلب الأساسي لها بأن يكون الشخص حامل شهادة جامعية.

وأضاف بأنه في عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ اتفق مع صديقه في دولتهم الآسيوية أن يسلمه شهادة جامعية وقام بملاء استمارة ودون فيها بيانات مخالفة للحقيقة بأنه حصل على شهادة دبلوم فني أسنان من جامعة وأرفق في طياتها صورة منها وبناء على ذلك تم إصدار له رخصة فني أسنان من وزارة الصحة لمدة سنة ومن ثم استمر بتجديد الرخصة حتى عام ٢٠٢٢ ومن بعدها تم اكتشافه من قبل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الواقعة وتم استدعائه بسؤاله عن تلك الشهادة وتمسك بصحتها، وثبت بتحقيقات النيابة العامة أن الشهادة العلمية وكشف الدرجات مزورين الذي تم تقديمهما لوزارة الصحة وبموجب ذلك صدر للمتهم رخصة فني أسنان.

حبس متهمين آسيويين احتياطيا لمزاولتهما أنشطة النقل بدون ترخيص وحجز مركبتيهما

صرح المحامي العام رئيس نيابة المرور بأن النيابة العامة تلقت بلاغين من الإدارة العامة للمرور بشأن قيام متهمين من الجنسية الآسيوية بمزاولة أنشطة نقل ركاب من دون الحصول على إذن من الإدارة العامة للمرور، حيث تم ضبطهما أثناء قيامهما بتوصيل أشخاص من مطار البحرين الدولي إلى مناطق أخرى بداخل مملكة البحرين مقابل الحصول على مبالغ مالية منهم، هذا وقد باشرت النيابة العامة تحقيقاتها باستجواب المتهمين ومواجهتهما بالتهم المنسوبة إليهما حيث أقرا بارتكابها وعليه أمرت بحبسهما احتياطياً على ذمة التحقيق والتحفظ على المركبات المستخدمة، وإحالتهما للمحاكمة الجنائية.

وفي هذا الصدد أكد رئيس النيابة ضرورة التزام الكافة بأحكام التشريعات السارية والمتعلقة بتنظيم مزاولة أنشطة نقل الركاب، والتي توجب الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات ذات الصلة كشرط لمزاولة النشاط، وبما يضمن التحقق سلامة وسائل النقل واستيفائها معايير السلامة الفنية، ويحفظ للغير من راغبي استخدام وسائل النقل حقوقهم وأمنهم وسلامتهم.